الإثبات في التدقيق

أولا: مفهوم أدلة الإثبات:

أدلة الإثبات في التدقيق هي كل ما يستطيع المدقق أن يجمعه من أدلة وقرائن محاسبية وغيرها تكون الأساس في مساعدة المدقق على تكوين رأيه الفني المحايد حول صحة القوائم المالية للمنشأة وفي تأييد ما يتضمنه تقريره في الوقت نفسه.

ثانيا- أنواع أدلة الإثبات:

أ -الوجود الفعلي أو المادي: هو من أهم أدلة الإثبات التي يعتمد عليها المدقق في التأكد من صحة الرصيد الدفتري لحسابات الأصول (جرد المخزون، الصندوق...)

ب- المستندات: تمثل قرائن وأدلة يستند إليها المدقق عند فحصه للدفاتر والسجلات الموجودة في المؤسسة ومثل هذه المستندات فواتير الشراء، فواتير البيع، الشيكات، الكمبيالات .....

ج -المصادقات أورسائل التأكيد التي يحصل عليها المدقق من الموردين والمدينين والبنوك ودائنين آخرين كمصادقات على الحسابات والكشوفات الموجودة لهم داخل المؤسسة.

د -الإقرارات المكتوبة من إدارة المؤسسة: هناك بعض الأمور لا يستطيع المدقق الحكم عليها لهذا السبب يلجأ إلى الإدارة من أجل استشارتهم فيما يتعلق بالمؤسسة من أمور غامضة يؤكدها المسئولون عن الإدارة بواسطة إقرارات مكتوبة للوصول إلى معلومات سهلة وواضحة.

هـ- وجود نظام سليم للرقابة الداخلية الذي يساعد على ضبط العاملين على التقيد بالنظام والتعليمات والخطط المرسومة من قبل الإداريين في المؤسسة.

و- نتائج تتبع الأحداث اللاحقة.

د - صحة الأرصدة من الناحية الحسابية: أي صحتها من حيث الجمع والطرح والضرب والقسمة.

ثالثا– كفاية أدلة الإثبات:

تتوقف كفاية أدلة الإثبات على مدى توافرها على شرطين رئيسيين أولهما كفاية كمية الأدلة اللازمة للإثبات والثاني حجة الأدلة التي تعزز قدرتها على الإثبات أو الإقناع وفيما يأتي شرحا لهذين الشرطين:

أ –كفاية كمية أدلة الإثبات: هناك عوامل عديدة تؤثر في كمية الأدلة اللازمة الإثبات منها:

- ممكن أن يكون دليل واحد يحقق الهدف أو أن يكون غير كافي عندها على المدقق جمع أدلة إضافية والرقابة الداخلية تساعده على الحصول عليها بسهولة
- مدى ملائمة الأدلة أو الدليل لطبيعة الفقرة المدققة.
- كلما زادت أهمية الفقرة المدققة كلما زاد المدقق اهتمامه في جمع أدلة أكثر.
- كلما زادت درجة التلاعب في الدفاتر والسجلات للفقرة المدققة كلما عمل المدقق على جمع أدلة إثبات أكثر وعلى توسيع العينات الإحصائية التي يمكن أن يتم فيها التلاعب أكثره
- تكلفة الحصول على أدلة الإثبات.

ب– حجة أدلة الإثبات: تتوقف مدى قدرة الأدلة في الإثبات والإقناع على عدة عوامل منها:

- أسلوب الحصول على الأدلة: الوجود الفعلي أي الجرد الفعلي والإقرارات والمصادقات من الداخل والخارج.
- مصدر الدليل: هل هي داخلية أم خارجية.
- طبيعة الدليل: منها الأدلة الإيجابية مثل الوجود الفعلي أو رسائل التأكيد من الغير، الأدلة الذاتية هي التي تعتمد على الاجتهاد الشخصي للمدقق.
- كيفية الحصول على الدليل: الأدلة التي يحصل عليها المدقق بنفسه هي أقوى من أي حجة أخرى يحصل عليها بواسطة الغير.
- التوقيت المناسب للحصول على الدليل أي أن تتوافر الأدلة في الوقت الذي تكون فيه أنفع.
- توافر الثقة والمعرفة في الأطراف الخارجية مصدر الأدلة.
- سلوك المدقق نفسه في جمع الأدلة.

رابعا- صعوبات تجميع الأدلة:

- عدم صحة وكفاءة النظم المحاسبية المستعملة في بعض المؤسسات.
- عدم التعاون من قبل موظفي المؤسسة.
- الاظطرار إلى زيادة الاختبارات لضعف نظام الرقابة الداخلية وكثرة الأخطاء بالسجلات.
- تعقيد بعض عمليات المؤسسات التي يقوم المدقق بتدقيقها.

خامسا- وسائل الحصول على أدلة الإثبات:

1- **الجرد الفعلي:** التأكد من الوجود المادي لعناصر الأصول من خلال حضور المدقق في أثناء عمليات الجرد.

2- **التدقيق الحسابي:** هي عبارة عن مراجعة صحة المجاميع ومراجعة نقل المبالغ من صفحة لأخرى أوترحيلها من اليومية إلى دفتر الأستاذ.

3- **التدقيق المستندي:** يتأكد المدقق من قانونية المستند فيما إذا تتوافر فيه الشروط الآتية:

- أن تكون مطبوعة على وثيقة معدة لذلك الغرض.
- أن تكون واضحة دون شطب ومقروءة ومحتوية على التفاصيل اللازمة.
- أن تكون موقعة من قبل الشخص المسئول (المخول له التوقيع).
- أن يحتوي على تاريخ الإعداد وتاريخ الإصدار.

4- **نظام المصادقات:**

توجد طريقتين لطلب المصادقات المصادقة الموجبة والمصادقة السالبة. المصادقة الموجبة هي عبارة عن طلب من المؤسسة موضع التدقيق بان تطلب من الأطراف الخارجية الذين تتعامل معهم أن يرسلوا إلى مدققها موافقتهم على دقة حسابهم الظاهر في حساباتها أو يرسل المدقق خطابا غير مطبوع يظهر الرصيد وما على الموجه إليه إلا توقيعه وإرساله إلى المدقق، أما المصادقة السالبة فلا تتطلب ردا من الموجه إليه إلا في حالة عدم موافقته على الرصيد الظاهر بها. ويعاب على المصادقة السابقة انه إذا لم ترد المصادقة هناك احتمالين إما الأول هو تأكيد الرصيد أو الثاني أن الموجه إليه قد أهمل الرسالة لذلك لن يكون للمدقق

دليلا قاطعا على أن الرصيد هو كما يظهر في الحسابات. لذلك يفضل البعض أن يتم توجيه المصادقات إلى المتعاملين مع المؤسسة أصحاب الأرصدة صغيرة القيمة على سبيل الاختيار. أو أن توجه المصادقات الموجبة إلى أصحاب الأرصدة كبيرة القيمة الذين قد يمثلون عدد صغير من العدد الإجمالي وترسل المصادقات السالبة إلى أصحاب الأرصدة صغيرة القيمة نسبيا الذين قد يمثلون عددا كبيرا من العدد الإجمالي لأصحاب الأرصدة وذلك ليستطيع المدقق توفير الوقت والاطمئنان على اكبر عدد من الأرصدة.

5-**الإجراءات التحليلية:**

تتكون الإجراءات التحليلية من تحليل المؤشرات والاتجاهات الهامة التي تتضمن فحص التقلبات والعلاقات التي تتسم بأنها غير متسقة مع المعلومات الملائمة الأخرى أو تنحرف عن القيم القابلة للتنبؤ بها. وبعبارة أخرى فإن الإجراءات التحليلية تشتمل على استخدام المقارنات والعلاقات لتحيد ما إذا كانت أرصدة الحساب والبيانات الأخرى تبدو معقولة أم لا ؟ تلك الإجراءات تتيح للمدقق أن يتطلع في نظرة عامة إلى أمور وأشياء أو إجابة على سؤال هل للأرقام مغزى ومعنى ؟